



المؤتمر الوطني المستقل ودوره في تكوين مؤسسات دولة تشاد 1993م  
**The Independent National Conference and its role in the formation of the  
institutions of the State of Chad 1993**

إعداد:

د/ يوسف خليل أحمد (مؤلف أول)  
عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،  
ورئيس قسم التعاون  
جامعة آدم بركة بأبشة - تشاد

**Dr. YOUSOUF KHALIL AHMAT**  
**Assistant d'Université**  
Université Adam Barka d'Abéché TCHAD  
[Kalilyoussouf96@Gmail.com](mailto:Kalilyoussouf96@Gmail.com)

<https://orcid.org/0009-0007-5525-2466>

د. محمد النور آدم أحمد (مؤلف ثاني)  
عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية  
جامعة آدم بركة بأبشة - تشاد

**Dr/MAHAMAT ANNOUR ADAM AHMAT**  
[Mahamatannour2@yahoo.fr](mailto:Mahamatannour2@yahoo.fr)

أكتوبر 2023م

## المخلص

ناقشت هذه الدراسة تنظيم المؤتمر الوطني المستقل الذي عقد بتاريخ 15 يناير 1993م بالعاصمة التشادية أنجمينا، والذي هدف الى مناقشة جميع القضايا الوطنية بما فيها الجوانب المتعلقة بالانتقال الى دولة المؤسسات، لذلك ركز الباحث على دراسة دور المؤتمر في تكوين مؤسسات الدولة التشادية، وتدور إشكالية البحث حول السؤال التالي: ما دور المؤتمر الوطني المستقل في تكوين مؤسسات دولة تشاد؟

تهدف الدراسة الى إبراز الدور الذي لعبه المؤتمر الوطني المستقل في تكوين مؤسسات دولة تشاد، والالمام بنتائجه وتوصياته، والتركيز على أهم المؤسسات العامة التي أوصى المؤتمرين بتكوينها. نظراً لطبيعة الدراسة موضوع البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. واستخدم الباحث في جمع معلوماته على المصادر والوثائق القانونية، والمراجع العلمية، والدراسات السابقة، والقرارات السياسية. توزعت الدراسة على ثلاث محاور أساسية يتضمن المحور الأول: نبذة تعريفية عن جمهورية تشاد، كما استعرض المحور الثاني: تكوين وتنظيم المؤتمر الوطني المستقل، أما المحور الثالث تناول: النتائج والتوصيات التي خرج بها المؤتمر الوطني المستقل، واستنتج الباحث عدد من النتائج أهمها:

- أوصى المؤتمر الوطني المستقل إلى تكوين أربع مؤسسات رئيسية للفترة الانتقالية وهي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، والمجلس الانتقالي الأعلى، وإضافة الى السلطة القضائية.
  - خلص المؤتمر الى أن يتم التركيز على النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية التي يكون فيها الشعب هو الوحيد الذي يملك السلطة، وهو من له حق تقرير مصيره.
  - أن يتخذ النظام اللامركزي في إدارة الأقاليم التشادية المختلفة تجنباً لوقوع المشاكل الإقليمية والمحلية.
  - يجب أن تكون العدالة حقاً مكفولاً للجميع دون أدنى انحياز لطرف معين، وعلى المؤسسات المتمثلة في التنفيذية والتشريعية والقضائية تحقيق ذلك.
  - يعتبر دستور سنة 1996م، والاستفتاء الشعبي عليه من أهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر الوطني المستقل الذي عقد في 15 يناير 1993م.
- الكلمات المفتاحية: المؤتمر الوطني المستقل، مؤسسات، تشاد .



## Abstract

This study discussed the organization of the Independent National Conference, which was held on January 15, 1993 in the Chadian capital. Which aims to discuss all national issues, including aspects related to the transition to a state of institutions, Therefore, the researcher focused on studying the role of the conference in forming Chadian state institutions. The research problem revolves around the following question:

What is the role of the Independent National Congress in forming the institutions of the State of Chad?

The study aims to highlight the role played by the Independent National Congress in forming the institutions of the State of Chad. Familiarity with its results and recommendations, focusing on the most important public institutions that the conferees recommended establishing. Due to the nature of the study that is the subject of the research, the researcher relied on the descriptive and analytical method. The study was divided into three main axes. The first axe includes: an introductory overview of the Republic of Chad, It also reviewed the second axis: the formation and organization of the Independent National Conference, The third axis dealt with: the results and recommendations that came out of the Independent National Conference. The researcher concluded a number of results, the most important of which are:

- I recommend that the Independent National Conference form four main institutions for the transitional period, which are the Presidency of the Republic, the Prime Minister, the Supreme Transitional Council, and the judiciary.
- The conference participants concluded that the focus should be on the democratic system based on party pluralism, in which the people are the only ones who have power and have the right to self-determination.
- To adopt a decentralized system in the administration of the various Chadian regions to avoid the occurrence of regional and local problems.
- Justice must be a right guaranteed to everyone without the slightest bias towards a particular party, and the institutions represented by the executive, legislative and judicial institutions must achieve this.

-The 1996 Constitution and the popular referendum on it are considered among the most important recommendations that came out of the Independent National Conference held on January 15, 1993.

**Keywords:** Independent National Congress, institutions, Chad.

## مقدمة

لقد جاءت فكرة تنظيم المؤتمر الوطني المستقل بعد أن استولت الحركة الوطنية للإنقاذ على السلطة في تشاد عام 1990م، وبمبادرة من رئيسها العقيد إدريس ديبي، الذي كان يعتقد أن مشاكل دولة تشاد لا تُحل إلا عبر طرح جميع القضايا والمسائل الوطنية في طاولة حوار وطني يشمل جميع مكونات المجتمع التشادي ومن خلاله يتم إيجاد حلول ناجعة للأزمات القائمة، ومن أجل ذلك تمت الإجراءات الترتيبات والتجهيزات اللازمة لعقد مؤتمر الشامل والذي فيه تم دراسة جميع القضايا التي تستهدف مصلحة الوطن والمواطن، ومن خلال ما تقدم يأمل الباحث بأن يقوم بدراسة كافة الجوانب المتعلقة بتنظيم المؤتمر الوطني المستقل والإمام بدوره في تكوين المؤسسات العامة في دولة تشاد عام 1993م.

**اشكالية البحث:** تتمثل اشكالية البحث في أن دولة تشاد عانت من حروب أهلية استمرت زهاء ثلاثين عاماً، وفي عام 1990م استولت الحركة الوطنية للإنقاذ على السلطة وتبنت النظام الديمقراطي بدل عن النظام القائم برئاسة الرئيس السابق حسين حبري، وتمهيداً لذلك عقد المؤتمر الوطني المستقل في العاصمة التشادية أنجمينا لمناقشة القضايا الوطنية العالقة، وعلى هذا فإن الباحث يرغب في معرفة النتائج والتوصيات التي خرج بها المؤتمر، وبالتالي فإن السؤال الرئيسي الذي يُطرح هو: ما دور المؤتمر الوطني المستقل في تكوين مؤسسات دولة تشاد؟

## أسئلة البحث:

1. ما مدى الدور الذي لعبه المؤتمر الوطني المستقل في تكوين مؤسسات الدولة التشريعية ؟
2. ما هي النتائج والتوصيات التي ساعدت في إيجاد حلول للقضايا والمسائل العالقة ؟
3. ما هي أهم المؤسسات العامة التي أوصى المؤتمرين بتكوينها ؟

**مبررات اختيار الموضوع:** تتمثل في رغبة الباحث في الإحاطة بدور المؤتمر الوطني المستقل في تكوين المؤسسات العامة، وتثوير طلاب العلم والمهتمين بمؤسسات الدولة التشريعية.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في كونه يتناول المؤتمر الوطني المستقل الذي أقيم في العام 1993م ويركز على دوره في تكوين مؤسسات دولة تشاد، كما يساهم البحث في إثراء المكتبة الوطنية التي تفتقر لمثل هذه الدراسات، وتزويد طلاب العلم والباحثين بمادة علمية.

**أهداف البحث:** إبراز الدور الذي لعبه المؤتمر الوطني المستقل في تكوين مؤسسات دولة تشاد، والالمام بنتائجه وتوصياته، والتركيز على أهم المؤسسات العامة التي أوصى المؤتمرين بتكوينها.

**المنهج المتبع:** نظراً لطبيعة الدراسة موضوع البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

**الأدوات المستخدمة في كتابة البحث:** يعتمد الباحث في جمع معلوماته على المصادر والوثائق القانونية، والمراجع العلمية، والدراسات السابقة، والقرارات السياسية.

**الفترة الزمنية للبحث:** يجري هذا البحث، حول المؤتمر الوطني المستقل الذي عقد بتاريخ 15 يناير 1993م.

## الدراسات السابقة:

1. **ضواي، محمد صالح،** مستقبل العملية السياسية في تشاد في ضوء مخرجات الحوار الوطني الشامل 2022م، المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 74 2023م، هدفت الورقة الى معالجة مستقبل العملية السياسية في ضوء مخرجات الحوار الوطني الشامل، واستعرضت المراحل التي مر بها الحوار الوطني الشامل.

2. **سعود، الطاهر،** المصالحة الوطنية في الجزائر (التجربة والكاسب)، مجلة سياسات عربية العدد: 34 سبتمبر 2018م، تناولت الدراسة مشروع المصالحة الوطنية في الجزائر بالتركيز على حيثيات التجربة ومكاسبها وسعت الى تقديم قراءة وافية لمشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، والوقوف على بعض ثغرات هذه التجربة العربية في المصالحة.

3. **شاكر، زينب حسين،** المصالحة الوطنية في كمبوديا وسبل الاستفاد منها عراقياً، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد: 46، هدفت الدراسة الى استعراض تجربة المصالحة الوطنية في كمبوديا لأنها تعد من أهم التجارب الدولية التي حققت نجاحاً كبيراً وتخلصت من الازمات والحروب والصراعات الداخلية، ودعت الدراسة الى الاستفاد منها في حل الازمة العراقية.

**موقع الدراسة موضوع البحث من الدراسات السابقة:** لقد تناولت الدراسة الاولى مخرجات الحوار الوطني الشامل وسعت الى تحليل مستقبل دولة تشاد بعد الحوار الذي عقد 2022م بالعاصمة التشادية أنجمينا، والدراسة الثانية فتناولت تجربة مشروع المصالحة الوطنية الجزائرية وركزت على حيثيات التجربة ومكاسبها، أما الثالثة فاستعرضت تجربة كمبوديا وسبل الاستفاد منها في معالجة الازمة العراقية. أما الدراسة موضوع البحث فقد تركزت على المؤتمر الوطني المستقل ودوره في تكوين مؤسسات دولة تشاد في العام 1993م، والالامام بالمؤسسات العامة التي أوصى المؤتمر بتكوينها.

### المحور الأول: نبذة تعريفية عن جمهورية تشاد

تشاد في الاصطلاح الجغرافي السياسي هي: المنطقة الواقعة في قلب القارة الإفريقية ما بين درجتي خط العرض 8° . 23 شمالاً وبين درجتي خط الطول 14° . 24 شرقاً من غرينتش بعد رسم الحدود الحالية من قبل المستعمر الفرنسي، وعاصمتها أنجمينا (فورت لامي) سابقاً، ولها حدود مع ست دول في القارة؛ فمن الشرق تحدها جمهورية

السودان بحدود يبلغ طولها 1300 كلم، ومن الغرب كل من: جمهورية الكاميرون وجمهورية النيجر وجمهورية نيجيريا الفدرالية، ومن الجنوب جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الشمال دولة ليبيا أما مساحة جمهورية تشاد فتبلغ مليوناً ومائتين وأربعة وثمانين ألف كيلو متراً مربعاً (1.284.000 كلم<sup>2</sup>)؛ فهي تأتي في المرتبة الخامسة بين دول القارة من حيث المساحة، وقد استعمرت من قبل الاستعمار الفرنسي ونالت استقلالها بتاريخ 11 أغسطس 1960م. (نورين مناوي برشم ، 1995م، ص: 18)

أما تسميت المنطقة بهذا الاسم فهناك آراء كثيرة وردة حول ذلك من أهمها: إن أصل تسمية المنطقة الواقعة في الحدود الجغرافية لجمهورية تشاد باسم (تشاد . TCHAD) لعدة تفسيرات - من أهمها ما يلي: أن اسم تشاد مأخوذ من اسم لنوع من الأسماك التي توجد في بحيرة (تشاد . TCHAD)، والتي تسمت باسمها، ومن ثم اشتق اسم البلاد من هذه البحيرة المشهورة والتي تقع في حدودها الغربية الجنوبية، بل قيل: إنها مشتقة من كلمة (شَت . CHET) والتي تعني «جميع أو كل» بلغة القبائل العربية القاطنة في بعض المناطق؛ حيث كانت متداولة بينها، فيقولون: (النَّاسُ شَتُّ ساروا) أي كلهم، و (البهائم كَمَلَّتْ شَتُّ) أي ماتت جميعها. بسبب أنها تفيض في موسم الخريف بمياه الأمطار الغزيرة التي تتحدر إليها، أو تصب فيها من الأنهار المتصلة بها كنهر (شاري)، ونهر (لوغون)، ونهر (السلامات)، وبحيرة (فتري)؛ فيفيض ماء البحيرة ويملاً جوانبها، فيقال حينذاك: (شَتُّ ماء البحيرة إذا فاض) فسميت المنطقة بتشاد. بل قيل: إن الاسم قد حُرِفَ من كلمة (الشط) فأصبحت (تشاد . TCHAD)؛ وذلك نسبة للغة العربية الدارجية التي كانت متداولة بين القبائل في تلك المنطقة، حيث أخذوا من ضفاف هذه البحيرة منازل أو مصايف لهم؛ فسموا أماكنهم حول شاطئ البحيرة بـ (شاد) بدلاً من (الشاطئ) (سعيد عبد الرحمن أحمد الحنديري، 1998م ، ص: 8)

### البناء الاجتماعي في تشاد:

نسبة لأهمية منطقة حوض بحيرة تشاد، فقد شهدت المنطقة هجرات عديدة على فترات متتالية منذ زمن بعيد، وكانت هذه الهجرات من أصول شتى وأجناس مختلفة، فمنهم الحامي، والسامي، والزنجي... الخ، فتزاوجت هذه القبائل فيما بينها، واختلطت بعضها ببعض، مكونة سكان تشاد من الذين يمثلون عدداً كبيرة من المجموعات الإثنية، ومن

اللغات واللهجات والأديان، والسبب في ذلك هو قدم المنطقة، وأهمية موقعها الجغرافي المتوسط الذي مثل جسراً بين الصحراء والعالم العربي والبحر المتوسط في الشمال، وبلدان الغابات المدارية الاستوائية في الجنوب. وهكذا كانت التركيبة السكانية لدولة تشاد مزيجاً من الحاميين والساميين، وخليطاً من السود والبيض، فالمنطقة تعتبر ملتقى للأجناس المختلفة، مما ساعد على هجرة هذه الأعداد الهائلة من القبائل المختلفة إلى المنطقة والاستقرار فيها، ومن الملاحظ أن هذه السمة التي تمتاز بها المنطقة عن غيرها هو الجذب السكاني، لاسيما وإن حوض بحيرة تشاد تتكون من سهل واسع، تكثر فيه الأودية والأنهار والبحيرات، وتحيط بها مرتفعات جبلية شاهقة، تنحدر منها المياه نحو مركز (بحيرة تشاد) انحداراً طبيعياً . (إبراهيم، محمد إسحق، 1988م، ص: 98)

نتيجة لهذا التعقيد والتركيب العرقي والإثني الذي يضم نحو أكثر من 200 فئة أثنية، فقد أصبح عدد سكان تشاد على حسب التعداد السكاني الثاني لعام 2009م يبلغ حوالي (11,175,915) نسمة، من هؤلاء (5,599,522) نسمة ذكوراً، و (6,663,939) نسمة من الإناث. ( دفتر التعداد الثاني للسكان والسكن لعام 2009م، ص : 15-16) وهذا العدد يمثل المكون السكاني للدولة التشادية التي لديها العديد من القبائل مختلفي اللهجات والأجناس والأعراق من ذوي الأصول العربية والإفريقية الزنجية. ويعيش غالبية السكان في القرى حيث يتراوح عددهم في كل قرية من 100 إلى 1000 نسمة، كما أن نسبة سكان الريف تشكّل 79% من عدد السكان وفقاً لتعداد 1993م، وهم يتوزعون في تجمعات متفرقة في 22300 قرية حيث يقدر عدد السكان في نصف هذه القرى بأقل من 120 نسمة. ( ATLAS (TCHAD, OP CIT P: 26

كما يقسم بعض الباحثين التشاديين سكان تشاد إلى ثلاث مجموعات حسب أسلوب المعيشة ونمط الحياة: المجموعة الأولى: قبائل رحل، وهي القبائل التي تعتمد في معيشتها على الرعي، وتعيش حياة التنقل المستمر، والرحيل الدائم أينما يتوفر الماء والكأ ؟. (نورين مناوي برشم، مرجع سابق، ص 48) أما المجموعة الثانية : قبائل شبه مستقرة وهي تجمع بين الزراعة والرعي، ولها قرى دائمة تلجأ إليها في موسم الأمطار للقيام بالعمليات الزراعية، وفي فترة الجفاف عندما تجف مياه البرك حول هذه القرى، ينتقلون إلى مصادر المياه قرب الأنهار والأودية الكبيرة لقضاء فترة الصيف في قرى موسمية، ومع بداية فصل الخريف يعودون إلى قرىهم الدائمة.

المجموعة الثالثة: قبائل مستقرة وتتركز هذه القبائل في الإقليم الجنوبي، والوسط والشرق وأيضا بعض المناطق الشمالية وتعتمد في معيشتها على الزراعة بالدرجة الأولى، وهناك شكل آخر لتقسيم السكان في تشاد وذلك من حيث التكوين الثقافي والعرقي، لسكان المديرية التشادية في الشمال والشرق والغرب والوسط، وغالبية هذه العناصر العربية أو المستعربة تدين بالإسلام، ولغتهم الرئيسية هي العربية بجانب اللغات المحلية الخاصة بكل قبيلة.  
(http://www.al-jazirah.com، زيارة الموقع 5-4-2023م).

### المحور الثاني: تكوين وتنظيم المؤتمر الوطني المستقل

#### أولاً: نبذة عن تكوين لجان المؤتمر والموضوعات التي تناقش

بتاريخ أكتوبر عام 1991م فقد بدأت مرحلة هامة من مراحل الإعداد للمؤتمر ، والتي اتضحت من الاهتمام الكبير الذي أبداه رئيس جمهورية تشاد العقيد إدريس ديبي لهذا المؤتمر ، عندما قال: على المؤتمر أن يقترح نظام الحكم التي أن تسلكه الدولة التشادية وإنشاء مؤسساتها، مؤكداً بذلك على استقلالية المؤتمر وأنه لا يوجد أي أجندة خارجية تفرض عليه، وأضاف قائلاً في مؤتمر صحفي تم عقده بتاريخ 22 ديسمبر 1991م على المؤتمرين أن يأخذوا في الاعتبار المعاناة والصعوبات التي عاشتها البلاد زهاء ثلاثين عاماً من الحروب الأهلية، وقد أنشأت لجنة وطنية للتحضير والإعداد للمؤتمر بموجب مرسوم رئاسي صادر بتاريخ 24 ديسمبر 1991م يحمل الرقم (1341) . وقد حدد المرسوم أعضاء اللجنة الوطنية وعددهم (80) عضواً، كما نص المرسوم بإعطاء حصة للعنصر النسائي بحيث تم اختيار سبعة منهن في هذه اللجنة، وبذلك تكون اللجنة قد شملت كل فئات المجتمع من (السياسيين، والعسكريين، ورجال الدين، ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني... الخ). كما رصد المرسوم ميزانية للجنة وجعل رواتب لكل أعضاء اللجنة طوال فترة عمل اللجنة. وبناء على ذلك قامت اللجنة بانتخاب " اللواء كوتيقا جيرنا " رئيساً لها ، وذلك في دورتها الأولى يوم 30 ابريل 1992م، ومن اختصاصات اللجنة إعداد وتنظيم وتحديد شروط المشاركة بالإضافة إلى القيام بإحصاء وتحديد المواضيع التي سوف تطرح للنقاش في المؤتمر، وتحديد عدد المشاركين، وتحديد موعد للمؤتمر،

وإعداد مشروع اللائحة الداخلية التي يسير بموجبها عمل المؤتمر. (تقرير اللجنة الخاصة ؛ الحوار الوطني المستقل، أنجمينا - تشاد، 1993م، ص: 4)

وقد واجهت اللجنة بعض الصعوبات أثناء عملها من أهمها المسائل الأمنية والمادية والسياسية. وقدمت اللجنة تقريرها النهائي في أغسطس عام 1992م. وبناء على التقرير المقدم من قبل اللجنة، قررت الحكومة إنشاء لجنة ثلاثية بتاريخ 12 نوفمبر 1992م، وتم تكليفها بتنظيم الترتيبات الأخيرة لعقد المؤتمر، وقد ضمت اللجنة خمسة ممثلين للسلطات العامة، وخمسة ممثلين للأحزاب السياسية، بالإضافة إلى ممثلين لجمعية المجتمع المدني، أول عمل قامت به اللجنة الثلاثية هو دراسة التقرير النهائي للجنة التحضيرية، وإبداء بعض المقترحات ذات الصلة بالمواضيع المطروحة للنقاش في المؤتمر، فأعدت اللجنة سبعة مواضيع تمحورت في الآتي:

1. السلام والوحدة الوطنية ويندرج تحتها التسامح والصلح والعفو العام.
2. سيادة الدولة واستقلالها في تسيير أمورها الداخلية والخارجية بدون تدخل أجنبي.
3. النظام الديمقراطي: ويندرج تحته التعددية الحزبية والحريات، الفردية وحرية الصحافة، وإنشاء منظمات المجتمع المدني.
4. الدفاع والأمن ويندرج تحتها تنظيم الجيش الوطني ونزع الأسلحة.
5. المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافة، وتندرج تحتها المالية العامة والتعليم والصحة والثقافة.
6. التوجهات الدستورية، ويندرج تحتها كيفية اختيار شكل الدولة والإدارة والقضاء والقانون المنظم للانتخابات.
7. الفترة الانتقالية: ويتم فيها دراسة وضع الإطار القانوني للأجهزة الانتقالية.

(Procès-verbaux du conférence National Souveraine 1993 , P : 7)

### ثانياً: المشاركين في المؤتمر

كان عدد المشاركين في المؤتمر حسب اقتراح اللجنة التجهيزية التحضيرية (1017) مشاركاً، بحيث كان نصيب مؤسسات الدولة: 364 مندوباً بما يعادل نسبة 36% من مجموع عدد المشاركين، وممثلي الأحزاب السياسية 240 مندوباً، بنسبة 15% من عدد المشاركين، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني 352 مندوباً بما يعادل 35%

من مجموع المشاركين في حين كان نصيب الجمعيات المدنية والمنظمات الدينية أربعة مناديب فقط ، أي بنسبة 1% ، وشخصيات أخرى مثلت ب 102 مندوبا ، أي بنسبة 10% ، ولكن مع بداية فعاليات المؤتمر فقد تقلص عدد المشاركين من (1017) إلى (856) مشاركاً من الذين يحق التصويت في انتخابات رئاسة المؤتمر الوطني، الأمر الذي أدى إلى إتهام اللجنة الثلاثية من قبل المعارضة بأنها قد عدلت في الحصص لدعم وتنفيذ أجندة الحزب الحاكم. وأخيراً تم نشر قائمة المشاركين في المؤتمر على النحو التالي:

1. السلطات العامة وقسمت على النحو التالي: رئاسة الجمهورية (8) أعضاء رئاسة الوزراء (3) أعضاء، الحكومة (22) عضواً، المجلس المؤقت للجمهورية (19) عضواً، والقضاة (14) عضواً.
2. الأحزاب السياسية والمنظمات العسكرية السياسية: فإن عدد المشاركين قد بلغ (36) حزبا سياسياً، من بينها (32) حزبا تم التصديق عليها وحصلت على التصريح الذي يسمح لها بممارسة النشاط السياسي وتم تمثيل كل منها بثمانية مناديب، وأما الأحزاب الباقية التي لم تحصل على تصريح وعددها ستة أحزاب فقد حصلت على ممثل واحد فقط لكل منها ، وبهذا فقد بلغ نصيب الأحزاب السياسية نحو (256) مندوباً ، وعندما اقتربت بداية انعقاد المؤتمر الوطني المستقل ، برزت تكتلات حزبية عدة ، ففي 12 نوفمبر 1992م ظهرت مجموعة أحزاب تكتلت مع بعضها ضمت (15) حزباً سياسياً تحت مسمى المنظمة من أجل التغيير الديمقراطي، وكان هدفها الرئيس هو تشكيل معارضة ضد الحركة الوطنية للإنقاذ. أما المنظمات العسكرية فقد تم تمثيل خمسة منها في المؤتمر الوطني المستقل بمندوبين، وهي الحركات الثورية التي تخلت عن السلاح للمشاركة بصفة رسمية في المؤتمر وتأكيد نيتها في المشاركة واختيار طريق السلام.
3. الجمعيات المهنية والثقافية والجمعيات ذات الطابع الإنساني: والتي بلغت حصتها (99) مندوباً، ونصف هؤلاء يمثلون النقابيتين المركزيتين في تشاد، بالإضافة إلى مشاركين من أرباب العمل، وممثلين من الغرفة التجارية، والصحافة والجمعيات النسائية، بالإضافة إلى خمسة عشر مندوباً من مختلف الجمعيات تقريباً. ومن الملاحظ أن اللجنة الثلاثية قد قامت بتقليص بعض الحصص التي منحت لبعض العناصر المشاركة في المؤتمر .

4. ممثلو الشعب والسلطات التقليدية: وهم السلاطين، ورؤساء الكانتونات ويبلغ عددهم (112) مندوباً. والقطاع الريفي والحرفي ب (32) مندوباً، وممثلو الجاليات التشادية بالخارج ب (12) ممثلاً، بحيث كانت جملة المشاركين من هؤلاء قد بلغت (168) مندوباً.

5. الممثلون الدينيون وعددهم (8) مناديب ، وأربعة من زعماء المسلمين، وأسقفين، من الديانة الكاثوليكية ، وقسيسان من البروتستانت. ( أحمد قاسم أحمد ، 2009م ، ص: 73 )

6. الشخصيات المرجعية: وعددها (114) مندوباً ، وهي مجموعة تضم الوزراء وقدامى السفراء وقدامى العسكريين ، والزعماء المدعويين بصفة شخصية ، بالإضافة إلى أعضاء لجنة العقلاء التي بلغ عددها سبعة أشخاص، وهي التي ساعدت في نزع الخلاف بين الحركة الوطنية للإنقاذ ومكتب تنظيم المؤتمر حول موضوع إدارة اللجنة الثلاثية في نهاية 1993م، وكذلك أضيف إليهم مدراء شركات الدولة الذين لم تؤخذ مشاركتهم في الاعتبار من قبل اللجنة التحضيرية. وهؤلاء هم المشاركون في المؤتمر الوطني المستقل الذي ضم كل القوى السياسية والعسكرية والجمعيات المدنية والشخصيات المرجعية والشيوخ التقليديين... الخ، وقد بلغ العدد الكلي للمشاركين (830) مشاركاً.

(Procès-verbaux du conférence National Souveraine 1993 , P : 9)

7. وقد تم انتخاب السيد آدم موريس البنقو رئيساً للمؤتمر، والسيد يوسف صالح عباس أميناً عاماً ومهمتهما رئاسة فعاليات المؤتمر. وقد بدأت أعمال المؤتمر في يوم 15 يناير 1993م، وذلك لتقديم بيانات الوفود المشاركة خلال خمسة أيام. في حين لم تحدد اللجنة عدد الوفود الذين يقدمون بياناتهم، الأمر الذي أدى إلى استمرار تقديم البيانات شهراً كاملاً.

وبعد نهاية تقديم بيانات المناديب ، تم تشكيل لجان لخدمات المؤتمر الوطني المستقل لتسهيل عمل المؤتمرين، وقد تمثلت هذه اللجان في لجنة الدفاع والأمن ولجنة السياسة والمؤسسات، وتليها لجنة حقوق الإنسان والإعلام، بالإضافة إلى لجنة الاقتصاد والمالية، ثم تكونت لجنة البيئة والصحة والشؤون الاجتماعية ووضع المرأة، ولجنة شؤون الفترة الانتقالية، وأخيراً لجنة التربية والثقافة والشباب والرياضة. وقد كانت اللجنة الانتقالية من أكثر اللجان أهمية لأنها

تمكنت من تكوين أربع مؤسسات للفترة الانتقالية وهي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، وكيفية تشكيل أعضاء الحكومة، وأخيراً المجلس المكلف بالمتابعة والمراقبة، ويسمى المجلس الأعلى الانتقالي، كما تم وضع ميثاق للفترة الانتقالية سمي ب (دقتر التعليمات) وهو بمثابة دستور مؤقت للدولة. وقد نصت المادة (71) من دقتر التعليمات على انشاء المجلس الأعلى الانتقالي، الذي تم تشكيل مكتبه بتاريخ 9 ابريل 1993م ويضم الجهاز التنظيمي، والأجهزة الفنية، وجهاز الإدارة والتنسيق. ويتكون الجهاز الأعلى للمجلس الانتقالي من السيد لول محمد شوا، رئيساً ودكتور امولا وايا، نائباً للرئيس، والدكتور علي عبد الرحمن حقار، أميناً عاماً للمجلس، والسيد نوجاجيم سامييل، أميناً ثانياً للمجلس، بالإضافة إلى السيد مارباي جوليين محاسباً للمجلس، السيدة أمنية المهدي، نائبة للمحاسب، وقد شهد مكتب المجلس ثماني دورات انتخابية خلال الفترة ما بين 9 ابريل 1993م إلى 17 أكتوبر 1996م ، وقد ترأسه بالترتيب كل من الشخصيات الآتية : لول محمد شوا، ومحمد بشر قداي، وعيسى عباس علي.

أما انتخاب رئيس الوزراء، فقد تم من قبل المؤتمر الوطني المستقل بتاريخ 5 مايو 1993م، ، وتنافس على هذا المنصب ستة عشرة مرشحاً في جولتين فاز فيها السيد " فيديل منقار" على السيد آدم موريس البنقو، بنسبة 56,6% وبذلك أصبح السيد فيدي منقار رئيساً لوزراء الحكومة الانتقالية . وبهذا فقد انتهت دورة المؤتمر الوطني المستقل التي استغرقت (81) يوماً بعد أن تمكن من انشاء المؤسسات الدولة الديمقراطية وحدد كيفية تنظيم عملها، الأمر الذي مكنه من الخروج بنتائج وتوصيات جيدة وبناءة تقدم بها المؤتمر.

( Assemble National Archive, Procès-verbaux du 1993 P : 12 )

### المحور الثالث: المؤتمر الوطني المستقل ودوره في تكوين مؤسسات دولة تشاد 1993م

خرج المؤتمر الوطني المستقل بعدة نتائج وتوصيات، وذلك عبر التوصيات التي قدمت من قبل اللجان المكونة للمؤتمر ومن بينها لجنة السياسة العامة، واللجنة العسكرية، ولجنة البيئة والشؤون الاجتماعية والمرأة وحقوق الطفل إلى غير ذلك من اللجان. ولكننا في هذا المقام نركز على أهم ما خرجت به لجنة السياسة العامة بمثابة أنها المخولة في التفكير عن اقتراح مؤسسات عامة لدولة التشادية ، فقد ركزت اللجنة الأولى (لجنة السياسة العامة)، على الأسس التي تحقق السلام الشامل والمصالحة الوطنية بين جميع أبناء دولة تشاد، بالإضافة النظام السياسي والاداري التي تسير عليه البلاد، ومن أهم ما اقترحت هذه اللجنة فيما يلي:

1. أن يتركز النظام الحكومي على الديمقراطية المتعددة التي يكون فيها الشعب هو الوحيد الذي يملك السلطة، وهو من له حق تقرير مصيره.
2. يجب أن تكون العدالة حقاً مكفولاً للجميع دون أدنى انحياز، والفصل بين السلطات: التنفيذية والتشريعية والقضائية " النوط بها تحديد كيفية الحكم الذي سوف يطبق على الشعب التشادي.
3. الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، لها الحق في التمتع بحرية الرأي والتعبير وممارسة الديمقراطية، على أن تكون لديهم الوطنية ومراعاة مصلحة الوطن، وتعزيز فكرة التسامح والمصالحة، واحترام القوانين المنظمة للعمل السياسي في الدولة.
4. تحقيق الوحدة الوطنية وبناء الأمة، من أجل إزالة النزاعات الجهوية والحزبية والطائفية والقبلية.
5. تطبيق النظام اللامركزي نقادياً للمشاكل الإقليمية والمحلية، ولمراعاة الخصائص المحلية
6. تطوير نظام الوظيفة العامة ومحاربة الفساد الإداري والرشوة والتسيب، وتخطيط وتدريب الموارد البشرية على المستوى القومي وفقاً للاحتياجات الفعلية للدولة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
7. يعتبر الدستور والاستفتاء عليه أهم النتائج المؤتمر الوطني المستقل.

(La Charte de Transition de la République du Tchad, 1993, PP : 2-7)

يعتبر الدستور والاستفتاء الشعبي عليه من أهم النتائج التي خرج بها المؤتمر الوطني المستقل الذي عقد في 15 يناير 1993م. ومن أهم ما جاء في الدستور الجديد لعام 1996م، احترام التنوع العرقي والديني والثقافي، وبناء دولة القانون وخلق أمة واحدة يسود بينها احترام الحريات العامة، والحقوق الأساسية للإنسان وكرامته، والتعددية الحزبية، وغرس روح التعاون والتضامن، ومقاومة أي تطرف أو عصيان بشكل فردي أو جماعي من شأنه الاضرار بالمصلحة العامة والوحدة الوطنية، ومحاربة كل من يستولي على الحكم بالقوة أو ينتهك الدستور. ومحاربة الظلم والفساد والابتزاز والمحاباة والتكتل القبلي أو الجهوي أو الطائفي تمهيداً للاستبداد بالحكم. كما تضمن الدستور في بابه الخامس عشر الحريات العامة والحقوق الأساسية، والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والعلاقة بينهما. كما تناول تكوين المجلس الدستوري، والمحكمة العليا للعدل، والمجلس الأعلى للاتصال والدفاع الوطني والأمن، وتطبيق النظام اللامركزي كوسيلة للإدارة أقاليم البلاد واحترام السلطات التقليدية والأحكام العرفية السائدة في المجتمع التشادي. بل وقد أكد الدستور علمانية الدولة، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية، كما تطرق أيضاً إلى المعاهدات والاتفاقيات

الدولية وتعديل الدستور والأحكام الانتقالية ويتكون الدستور التشادي من خمسة عشر باباً، ومائتين وتسع وثلاثون مادة. (Constitution de la république du Tchad 1996, P : 3)

والجدير بالإشارة فإن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أعلنت نتائج الاستفتاء المتمثلة في أن الذين صوتوا بنعم على الدستور 46.61% أما من صوتوا بلا فنسبتهم 38.54% وعليه تم اعتماد الدستور الجديد وطوية صفحة الحروب والانقسامات التي أصابت النسيج الاجتماعي التشادي.

**وبناء على ما تقدم استنتج الباحث عدد من النتائج المتمثلة في:**

1. أوصي المؤتمر الوطني المستقل إلى تكوين أربع مؤسسات للفترة الانتقالية وهي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، والمجلس الانتقالي الأعلى، وإضافة إلى السلطة القضائية.
2. خلص المؤتمر إلى أن يتم التركيز على النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية التي يكون فيها الشعب هو الوحيد الذي يملك السلطة، وهو من له حق تقرير مصيره.
3. أن يتخذ النظام اللامركزي في إدارة الأقاليم التشادية المختلفة تجنباً للوقوع للمشاكل الإقليمية والمحلية.
4. تطوير نظام الوظيفة العامة ومكافحة الفساد الإداري والرشوة والتسيب، وتخطيط وتدريب الموارد البشرية على المستوى القومي وفقاً للاحتياجات الفعلية للدولة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
5. يجب أن تكون العدالة حقاً مكفولاً للجميع دون أدنى انحياز، وعلى المؤسسات المتمثلة في التنفيذية والتشريعية والقضائية تحقيق ذلك.
6. يعتبر دستور سنة 1996م، والاستفتاء الشعبي عليه من أهم النتائج التي خرج بها المؤتمر الوطني المستقل الذي عقد في 15 يناير 1993م.
7. نص الدستور الجديد للعام 1996م على أن مؤسسات الدولة تتمثل في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما تناول تكوين المجلس الدستوري، والمحكمة العليا للعدل، والمجلس الأعلى للاتصال والدفاع الوطني والأمن.

## المصادر والمراجع:

1. أحمد، قاسم أحمد ، الديمقراطية والتعددية الحزبية في تشاد ، بحث قدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الملك فيصل ، تشاد ، 2009م .
2. إسحاق، إبراهيم محمد، أهمية الموقع الجغرافي وعلاقته بالتطور والاستقرار في دولة تشاد، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود، الرياض 1988م.
3. برشم، نورين مناوي ، شاد التحديات والآفاق ، مطبعة الزحف الأخضر ، باب العزيزية طرابلس ، ليبيا ، الطبعة الأولى، 1995م .
4. تقرير اللجنة الخاصة ؛ الحوار الوطني المستقل، أنجمينا - تشاد، 1993م.
5. الحنديري، سعيد عبد الرحمن أحمد، تطور الحياة السياسية في تشاد منذ الاحتلال الفرنسي حتى نهاية حكم دار الوطنية، بنغازي ، 1998م .
6. (<http://www.al-jazirah.com>، زيارة الموقع 5-9-2023م).

## المراجع الاجنبية:

1. *Assemble National Archive, Procès-verbaux du 1993*
2. *ATLAS TCHAD, 2011*
3. *Constitution de la république du Tchad, adoptée par le referendum du 31 mars 1996*
4. *La Charte de Transition de la République du Tchad, 1993,*
5. *Procès-verbaux de la conférence Nationale Souveraine 1993*